**جامعة 8 ماي 1945 قالمة**

**كلية الحقوق والعلوم السياسية** قالمة في: 02/03/2021

**قسم الحقوق السنة ثانية ماستر عام معمق**

***محاضرة بعنوان: حـمايـة الأمــلاك العـــــامـــة***

 يتفرد المال العام بحماية قانونية خاصة، يتميز بها عن الملكية الخاصة، ولقد حرصت الجزائر على النص عليها في الدستور ( ميثاق 1976 المادة 75 ) على حماية الملكية العامة ( يجب على كل مواطن أن يحمي بعمله وسلوكه الملكية العمومية...).

 ومنها أيضا ( دستور 1989 المادة 63 ) بقولها: ( يجب على كل مواطن أن يحمي الملكية العامة ومصالح المجموعة الوطنية، ويحترم ملكية الغير )، وهو نفس الحكم الذي إنتهجه (دستور 1996 المادة 66 ).وتتنوع هذه الحماية عبر نصوص قانونية مختلفة منها حماية إدارية ومنها حماية جنائية، نتناولها بالتلخيص في الآتي:

**أولا: الحماية الإدارية للأملاك العامة:**

 نصت المادة 05 من قانون الأملاك الوطنية على أن الإدارات والمؤسسات العامة تقوم بإستغلال وتسيير الممتلكات الوطنية بما يحقق الأهداف المسطرة لها.... ولهذا الغرض يتعين عليها أن تسهر عليها والمحافظة عليها.

وحتى يتسنى للإدارة حماية المال العام، عليها إتخاذ وسلتان هما الوسيلة القانونية والوسيلة المادية لتتمكن من بسط رقابتها على الأملاك التي بحوزتها:

**1/الوسيلة القانونية**:

 وتتجسد في إصدار لوائح تنظيمية وهي لوائح ضبط إداري لكنها تختلف عن قرارات الضبط الإداري التي يهدف إلى المحافظة على النظام، في حين لوائح الضبط الإداري لها مدلول خاص يتمثل في المحافظة على المال العام من أي خطر يلحقه من طرف المستعملين ( لذلك تسمى بلوائح ضبط الصيانة ) وهي مثل لوائح الضبط الإداري العام التي تحد من الحريات الفردية.

 كما هذه اللوائح تحدد المخالفات وتضع العقوبات على مرتكبيها، وقد نص قانون الأملاك الوطنية على إسناد صلاحية سن قواعد تنظيمية في هذا المجال للجهة الإدارية المكلفة بالمحافظة على المال العام، كما تشما هذه العقوبات الفاعل الأصلي وحتى المستفيد، مع العلم أنه تسقط هذه المخالفات في شقها الجزائي بمرور سنتين، وتبقى دعوى التعويض خاضعة للتقادم طبقا للقواعد العامة في القانون المدني.

**2/الوسيلة المادية:**

 وتتمثل في واجب الصيانة الدورية للمال العام وهو الواجب المنصوص عليه بقانون الأملاك الوطنية تحت عنوان حماية الأملاك الوطنية العمومية من خلال نص المادة 67 منه: ( يترتب على حماية الأملاك الوطنية نوعان من التبعات: أعباء الجوار..... والإلتزام بصيانة الأملاك الوطنية العمومية )، وهذا عبر تخصيص مبالغ مالية في ميزانيتها للصيانة.

هذا وسوف نتناول في المحاضرة الأخيرة عن بعد، الحماية القانونية للأملاك العامة بعد الحماية الإدارية لها يوم الثلاثاء المقبل إنشاء الله.